اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٤
المعقودة يوم الاربعاء
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الأربعون
الوثائق الرسمية*

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

الرئيس : السيد تومو مونته (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ و تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/40/SR.34
9 December 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٠

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتخطيط البرامج (تابع)(A/40/3 ، و 6 ، و 7 ، و Add.1 ، و 38 و Add.1 ، و 262 ؛ A/C.5/40/2 و Corr.1 ؛ A/C.5.40.CRP.1)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ١٢ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١- الرئيس : قال ان الامين العام قدم تقديرا يساوي ٣٠٠ ٠٠٦ ٤٩ دولار خفضته اللجنة الاستشارية الى ٨٠٠ ٩٩٣ ٤٨ دولار .

٢- الانسة دورانت (جامايكا): قالت ان وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل يوغوسلافيا في جلسة سابقة فيما يتعلق باللجان الاقتصادية الاقليمية . وبالاشارة الى البرنامج الفرعي ٥ (التكامل والتعاون الاقتصاديان فيما بين بلدان منطقة الكاريبي) تحت الباب ١٢- جيم - ٦ ، قالت انه وبالنظر الى أن الانشطة الفنية لمكتب بورت أوف سبين تقع في إطار برنامج واحد ، فان بلدان منطقة الكاريبي لا تستفيد من البرامج الاخرى للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مثل البرنامج المتصل بقضايا الطاقة ، وعلى وجه الخصوص ، هناك صلات بين البرنامجين ١٢ - جيم - ٥ و ١٢ - جيم - ٦ ومجالات أخرى تهم اللجنة . وأضافت قائلة ان وفدها واثق من أن وظائف اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتصلة بمنطقة البحر الكاريبي سوف يشغلها أفراد يعرفون مشاكل منطقة البحر الكاريبي ، وان هذه الاعتبارات ذاتها سوف تطبق على من يستخدمون من الخبراء الاستشاريين . وبالاشارة الى الوظيفة ف - ٣ المقترح انشاؤها لتنسيق اشراك المرأة في عملية التنمية ، ينبغي تمويل هذه الوظيفة من الميزانية العادية . وليس من الممكن تحويل الموارد المخصصة للوظيفة ف - ٥ المشار اليها في الفقرة ١٢-٣٩ . الا أنه ينبغي إيلاء النظر الى رفع مستوى الوظيفة ف-٣ . وختمت كلمتها قائلة ان وفدها يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية المتصلة باللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٣- السيد موراي (ترينيداد وتوباغو) :قال ان وفده يتفق مع ممثلة جامايكا . وأضاف قائلا ان ترينيداد وتوباغو مهتمة بضمان استخدام الموارد بكفاءة .وان لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي تقوم بعملية استعراض لاعمالها وان وفده يتوقع أن تنعكس توصياتها في الميزانية البرنامجية القادمة . واختتم حديثه قائلا ان الموارد المتاحة لمكتب بورت أوف سبين هي بلا شك غير كافية .

٤- السيد بيير (غانا) : قال ان الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الكاريبي يعني انها غير معروفة ، لاسيما في الامم المتحدة . ومن الضروري أن يؤخذ في الاعتبار برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عند تحديد الموارد التي يراد توفيرها لها . وقال ان وفده يؤيد الاعتماد المخصص للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وخاصة العناصر المتصلة بمنطقة البحر الكاريبي .

٥- الرئيس : قال انه اذا لم يكن هناك اعتراض فسوف يعتبر أن اللجنة قد قررت اعتماد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرات من ٦٤٦ الى ٦٤٨ من تقريرها .

٦- وتقرر ذلك .

٧- بناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة أجري تصويت مسجل على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد قدره ٤٨ ٩٩٣ ٨٠٠ دولار تحت الباب ١٢ لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٨- السيدة شيراوز (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت ان وفدها ، تمشيا مع سياسته القائمة على معارضة إنشاء وظائف جديدة ، سوف يصوت ضد الاعتماد الموصى به .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،

بنغلاديش ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تريديداد وتوبافو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غيانا ، فيديا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، قطر ، الكاميرون ، الكونغو ، الكويت ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، اليابان .

٩- تمت الموافقة ، في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد قدره ٨٠٠ ٩٩٣ ٤٨ دولار تحت الباب ١٢ لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١١ عن التصويت .

١٠- السيد بانيسو (كولومبيا) : قال ان وفده لو كان حاضرا لصوت تاييدا للاعتماد .

الباب ١٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١١- الرئيس : قال ان الامين العام كان قد قدم تقديرا يساوي ٤٠٠ ٨٢٩ ٥١ دولار أيدته اللجنة الاستشارية .

١٢- السيد محيي الدين (السودان) : قال ان معدل النمو الحقيقي البالغ ١,٦ في المائة تحت الباب ١٣ لا يعكس على نحو كاف الاحوال في افريقيا . ومن المؤسف انه لم تؤخذ في الاعتبار الحالة الحرجة في القارة والحاجة الى العمل على تنميتها اجتماعيا واقتصاديا . وأن معيشة الشعوب الافريقية قد اخضعت لمعدل نمو معين .

١٣- السيد وركو (اثيوبيا) : قال انه يوافق على أن هذا الاعتماد لا يعكس الاحوال في افريقيا التي هي المنطقة الاقل نموا من بين كل المناطق ، ومضى قائلا ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا تتحمل مسؤولية ثقيلة لن تستطيع النهوض بها اذا لم يوفر لها المجتمع الدولي الموارد الضرورية . وينبغي أن تدرك اللجنة خطورة الحالة وتوافق على هذا الاعتماد بتوافق الآراء ، بالاضافة الى أية اعتمادات تكميلية قد تنشأ .

١٤- السيد لعجوزي (الجزائر) : قال ان أحد ممثلي الامين العام كان قد ذكر ، في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٥ ، أن الحالة الاقتصادية في افريقيا هي أحد المعايير التي تحكم إعداد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ . ورغم ذلك فمن غير الواضح لوفده الطريقة التي ينعكس بها هذا القول في الاعتماد المخصص للجنة الاقتصادية لافريقيا . وأضاف قائلا انه يود ، بوجه خاص ، أن يعرف ما اذا كانت المقررات التي اعتمدها المجلس فيما يتعلق بالحالة في افريقيا قد أخذت في الاعتبار . وليس من المؤكد أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا سوف تتمكن من القيام بالدور الحاسم المنوط بها اذا كان معدل النمو لا يتجاوز ١,٦ في المائة . ومضى قائلا انه علاوة على ذلك ، زودت لجان اقليمية أخرى ، مثل اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، بدعم مالي أكبر من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ويود وفده أن يعرف السبب في ذلك .

١٥- السيد نتاكيبيروا (بوروندي) : قال ان وفده أيضا يشعر بأن معدل النمو الخاص باللجنة الاقتصادية لافريقيا لا يعكس على نحو مناسب الحالة الحرجة في افريقيا . وأردف قائلا ان الفقرة ١٣-١٥٦ تشير الى اعتماد مخصص لتعيين مترجمين شفويين وتحريريين عاملين لحسابهم الخاص من أجل خدمة الاجتماعات التي تعقد خارج أديس أبابا . وبالنظر الى وجود برنامج لتدريب المترجمين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا منذ بعض الوقت ، قال ان وفده يود أن يعرف سبب عدم استخدام الموظفين المدربين في هذا البرنامج بدلا من الموظفين العاملين لحسابهم الخاص . وتساءل قائلا هل يعني الاعتماد المطلوب أن برنامج التدريب كان فاشلا؟ وقال انه يعرف في هذا الصدد أن بعض المترجمين الذين دربوا في عام ١٩٨٣ لم يتم تعيينهم بعد .

١٦- السيد نتسامه (الكاميرون) : قال انه واثق من أن التضامن الذي أبداه المجتمع الدولي في مساعدة افريقيا في مواجهة الكوارث الطبيعية سيدفع اللجنة الخامسة الى الموافقة على الاعتماد الموصى به . فحاجات افريقيا الانمائية كبيرة وتحتاج الى دعم بينما الاعتمادات الموصى بها للجنة الاقتصادية لافريقيا لا تزيد إلا قليلا عن كونها ميزانية للمحافظة على الأنشطة فقط . وقال ان وفده لديه شعور قوي بأنه لا ينبغي أن تطبق على افريقيا مسألة النمو الصفري .

١٧- السيد مدهو (كينيا) : قال ان وفده لو كان حاضرا لصوت تأييدا للاعتماد الوارد تحت الباب ١٢ . وأضاف قائلا ان كينيا تأمل أن الموافقة على الاعتماد الوارد تحت الباب ١٢ ستتم بتوافق الآراء .

١٨- السيد فال (السنغال) : قال ان وفده يود من الأمانة العامة أن تولي اهتماما أكبر للبرامج الخاصة بافريقيا ، وذلك برصد اعتمادات أنسب في الميزانية . وقال ان السنغال تأمل أن تتم الموافقة على الاعتماد المخصص للجنة الاقتصادية لافريقيا بدون تصويت .

١٩- السيد مقطري (اليمن) : قال ان الأمانة العامة ، فيما يبدو ، لم تضع في الاعتبار ، لدى وضع هذا الاعتماد ، المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان الافريقية .

٣٠- السيد موري (المملكة المتحدة) : لاحظ ان هناك عددا من الحالات في الباب ١٣ ، كما في أبواب أخرى ، تظهر فيها احتياجات لسفر الموظفين بغية جمع معلومات للتقارير . وأعرب عن الامل في إمكان إبقاء هذا النوع من السفر عند الحد الادنى وان يدمج كلما أمكن ذلك في السفر في بعثات فنية . وفيما يتعلق بالفقرة ١٣-٨٤ من وثيقة الميزانية ، قال انه يكون ممتنا لو أعطي المعلومات الاساسية عن ادراج النواتج الوارد وصفها في البرنامج الفرعي ٣-١ ('٦') والبرنامج الفرعي ٤-١ ('١') ، وطلب توضيحا لما اذا كانت تلك الانشطة تتمشى مع الاجراءات العادية .

٣١- السيد منير الزمان (بنغلاديش) : قال ان درجة الاولوية في الاهتمام المولاة للمشاكل الاقتصادية لافريقيا في محافل دولية مختلفة لا ينعكس على نحو كاف في مقترحات الميزانية . فمعدل النمو الحقيقي الضئيل البالغ ١,٦ في المائة بالنسبة للجنة الاقتصادية لافريقيا يوحي بأن رياح الاصلاح في المنظمة تهب بقوة أكثر مما يجب على البلدان الافريقية . وقال ان الامل معقود على أن تمكن الموافقة على الاعتماد الوارد في الباب ١٣ بتوافق الآراء وذلك كرمز على الاقل لادراك اللجنة للحالة الحرجة في افريقيا .

٣٢- السيد شلاف (مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها) : قال ردا على الاسئلة التي اثارها ممثل الجزائر ، أن الامين العام كان قد وضع أولويات عامة قبل إعداد تقديرات الميزانية للفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ، وكان في رأي هذه الاولويات مصلحة البلدان النامية . وفي هذا السياق ، أعطيت المنطقة الافريقية أولوية خاصة كما يتبين من معدل النمو الحقيقي المرتفع للجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٣- ومضى قائلا ان المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الصيفية المعقودة في جنيف لم تنعكس في مقترحات الميزانية التي كانت بالفعل قيد الاعداد في أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل عام ١٩٨٥ ، وذلك بغية تقديمها في الموعد المقرر الى اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق . إلا أن تلك المقررات تعرض الآن على اللجان الرئيسية وسوف ينظر في الوقت المناسب في الآثار الادارية والمالية المترتبة عليها في الميزانية البرنامجية .

(السيد شلاف)

٣٤- ومضى قائلا ، فيما يتعلق ببرنامج تدريب المترجمين في أديس أبابا ، فانه يستطيع أن يؤكد لممثل بوروندي أن ادارة شؤون المؤتمرات راضية تماما عن النتائج التي تحققت حتى الآن . فقد تم حتى الآن توظيف خمسة من خريجي ذلك البرنامج كمترجمين متفرغين في أديس أبابا ، وعيّن واحد في المقر . وقد أتم البرنامج ثلاثة متدربين آخرين ولكنهم لم يعينوا بعد بسبب صعوبات ايجاد الوظائف . الا أنه من المتوقع أن يكونوا في جدول الملاك في شباط/فبراير ١٩٨٦ . أما فيما يتعلق بمسألة المساعدة المؤقتة في مجال أعمال الترجمة خارج أديس أبابا فانه من الأرخص تعيين مترجمين عاملين لحسابهم الخاص في فترات ذروة العمل بدلا من الابقاء على قوة عمل دائمة كبيرة طوال السنة .

٣٥- وفيما يتعلق بالنواتج التي أشار اليها ممثل المملكة المتحدة والتي وردت في الباب ١٣-٧ . قال ان إعداد مشاريع المذكرات الوارد وصفه في البرنامج الفرعي ٤-١ ('١١') يتمشى مع الاجراء العادي بالنسبة للحالات التي يبدو فيها أن من الممكن خدمة المصالح المترابطة للأمم المتحدة والوكالات أو المؤسسات ذات الصلة ، على نحو فعال ، باستخدام موارد الميزانية العامة ، وقال انه لا يستطيع أن يعطي ردا قاطعا فيما يتعلق بتقديم الخدمة الفنية لاجتماع مجموعة الـ ٧٧ التحضيري للدورة السابعة للاونكتاد والوارد ذكره في البرنامج الفرعي ٣-١ ('٦') وأنه سوف يطلب معلومات اضافية للرد على ذلك السؤال في مرحلة لاحقة .

٣٦- السيد أنان (مدير شعبة الميزانية) : قال ان السؤال الذي أثاره ممثل الجزائر بشأن اختلاف مستويات الموارد المخصصة في الميزانية لسائر اللجان الاقليمية قد جرى الرد عليه الى حد بعيد في بيانه الذي ادلى به في الجلسة الثالثة والثلاثين . وبالنظر الى محدودية الموارد ، تعين أن تؤخذ في الاعتبار الحاجات المختلفة للجان ، بما في ذلك التكاليف المحلية واحتياجات الهياكل الاساسية . كما أثرت في الحالة أيضا بعض العوامل التاريخية . كما تعين التزام الحذر لتجنب اتخاذ القرارات على أساس الاحصاءات المجردة ، ولابد من الاشارة الى أن نمو الميزانية في اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، على سبيل المثال ، قد ظل ثابتا رغم التكاليف الكبيرة للهياكل الاساسية في جنيف التي لا تظهر مباشرة والتي لا تستطيع الأمانة العامة السيطرة عليها الا قليلا . ولاغراض المقارنة ، فان من الانسب اعتبار الموظفين المورد

(السيد أنان)

الرئيسي . وتبين الارقام المتعلقة بالاحتياجات من الوظائف في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ ان عدد الوظائف الثابتة في اللجنة الاقتصادية لاوروبا هو ٣٢٤ وظيفة ممولة من الميزانية العادية ، وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادىء هو ٥٦٠ وظيفة ، بينما خصص للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٩١ وظيفة وللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢١٤ وظيفة . أما عدد الوظائف البالغ ٦٢٦ وظيفة للجنة الاقتصادية لافريقيا فيمثل أعلى مجموع .

٣٧- وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في افريقيا ، قال انه ينبغي تذكر أن الامين العام كان قد وافق على إنشاء مكتب لعمليات الطوارىء في افريقيا وعلى تعزيز عدد من الوحدات القائمة . وقد تضمنت التدابير الخاصة التي اتخذها الامين العام برامج واعتمادات مقابلة لها في الميزانية غير تلك المخصصة للجنة الاقتصادية لافريقيا . بالاضافة الى الانشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية . ولا تظهر هذه التدابير وتكاليفها في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٣٨- ثم انتقل الى سؤال ممثل المملكة المتحدة عن الحاجة الى سفر الموظفين لجمع معلومات خاصة بالتقارير ، فقال ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد أبلغت الامانة العامة انه من الصعب ، في الظروف الحالية ، الحصول من الحكومات والمؤسسات الاقليمية على المعلومات البالغة الاهمية للدراسات والتي لا يمكن بدونها الاستفادة من الخبراء الاستشاريين على نحو فعال . ومضى قائلا انه من المعتاد ارسال موظفين لهذه الاغراض الى جانب الخبراء الاستشاريين المشاركين في البعثات الفنية حيثما أمكن ، ولكن الامانة العامة رأت أنه من الممكن بذل جهود أكبر في هذا المجال .

٣٩- السيد محيي الدين (السودان) : قال انه لا يشارك السيد شلاف رأيه بأن النمو الحقيقي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا يمكن أن يوصف بانه معدل مرتفع . وقال ان وفده كان قد دعا أثناء المناقشة العامة بشأن البندين ١١٦ و ١١٧ من جدول الاعمال الى اجراء استعراض للمنهجية المستخدمة في تقدير الاحتياجات من الموارد . وأردف قائلا ان التقديرات الخاصة بالباب ١٢ ، والتي لا تظهر الاولويات الحقيقية ، هي أفضل دليل على ضرورة القيام بهذا الاستعراض .

٣٠- السيد لعجوزي (الجزائر) : قال انه يتفق مع ما قاله ممثل السودان . وقال انه يفهم أن الباب ١٣ لا يظهر جميع النفقات المتصلة بالحالة في افريقيا ، ولكن معدل النمو الحقيقي البالغ ١,٦ في المائة لا يكفي لتمكين اللجنة الاقتصادية لافريقيا حتى من مواجهة عبء عملها المتزايد . وعلاوة على ذلك ، لا يتناول الباب ١٣ كيانا اداريا فحسب بل هو يتناول أيضا مجموعة من البرامج . أما فيما يتعلق بمقارنة توزيع الموارد على مختلف الوحدات التنظيمية ، فقال انه لا يستطيع أن يتفق مع السيد أنان في قوله بأن السوابق التاريخية ينبغي بالضرورة أن تؤخذ في الاعتبار . وقال ان من الضروري استحداث منهجية لتقدير الاحتياجات تكون قابلة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة والحالات الحرجة .

٣١- السيد بستمان (ليبريا) : قال ان وفده يؤيد سياسة التقييد الاقصى للميزانية شرط أن يطبق ذلك بلا فرز . الا ان مقترحات الميزانية لا تضم سوى حديث مراء عن حاجات افريقيا على مستوى تخصيص الموارد . فالنمو المتدني في التمويل يجعل أداء اللجنة الاقتصادية لافريقيا لمهامها اقرب الى ممارسة لا جدوى منها .وقال ان اللجنة بحاجة الى دعم مالي لا مراء فيه ، ودعا الامانة العامة الى اعادة النظر في تقديراتها للنفقات .

٣٢- الرئيس : دعا اللجنة الى القيام أولا باتخاذ مقرر بشأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتصلة بالباب ١٣ .

٣٣- اقرت توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرتين ٦٤٩ و ٦٥٠ من تقريرها (A/40/38) .

٣٤- السيدة شيراوز (الولايات المتحدة الامريكية) : أعلنت أن وفدها يعارض انشاء عدد من الوظائف الجديدة في اطار الباب ١٣ وأنه لذلك يطلب اجراء تصويت مسجل على الباب ككل .

٣٥- السيد ديفرو (بلجيكا): أعلن ان وفده سوف يمتنع عن التصويت . واضاف بـــان خطورة الحالة في افريقيا تبرر ايلاء اقصى الاولوية للجنة الاقتصادية لافريقيا . وقـــال انه كان من الممكن لوفده ان يؤيد التقديرات الواردة في اطار الباب ١٣ لو كان معظم النمو المقترح قد جرى استيعابه في برامج النشاط . والذى حدث بالفعل هو أن التوجيه التنفيذى والادارة يستحوذان على نحو ٧٠ في المائة من اجمالي النمو .

٣٦- السيد لمجوزي (الجزائر) : أعلن ان وفده سوف يصوت تاييدا للتقديرات وذلـــك بناء على أساس أن الأمانة العامة ستحاول ادخال التعديلات اللازمة لاظهار الاولويـــة العالية التي ينبغي ان تعطى لمشاكل افريقيا .

٣٧- وبناء على طلب ممثلة الولايات المتحدة اجرى تصويت مسجل على الاعتماد الـــوارد تحت الباب ١٣ .

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيـــا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، اكوادور ، الإمارات العربيـــة المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، ايران (جمهوريـــة - الإسلامية) ، ايرلندا ، البحرين ، البرازيل ، بربـــادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنـــن ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بولنـــدا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشـــاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائـــر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكيـــة السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتيـــة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطيـــة الالمانية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائيـــر ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافـــورة ،

السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ،قطر ، الكاميرون ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، فرينادا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، اليابان .

٣٨- أقرت توصية اللجنة الاستشارية برصد اعتماد يبلغ ٤٠٠ ٨٢٩ ٥١ دولار تحت الباب ١٣ لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وذلك في القراءة الاولى وبأغلبية ٩٨ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت .

٣٩- السيد بانيسو (كولومبيا): قال انه يود أن يسجل في المحضر كون وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية .

٤٠- السيد اورساتيللي (فرنسا) : تكلم تعليلا للتصويت فقال ان موقف وفده مشابه لموقف بلجيكا . فمن المقبول تخصيص اعتمادات اضافية للجنة الاقتصادية لافريقيا شرط التاكيد بقدر اكبر على برامج النشاط .

٤١- السيد محيي الدين (السودان) : قال ان تصويت وفده تاييدا للاعتماد لا ينبغي ان يفهم منه ان تقديرات النفقات تفكي في رأيه الحاجات الحقيقية .

٤٢- السيد بستمان (ليبريا) : قال ان نتيجة التصويت الذى اجرى لتوه يدبغي لهما ان تنبه الامانة العامة الى الحاجة الى تنقيح التقديرات الواردة تحت الباب ١٣ بغية اعطاء الحالة الحرجة في افريقيا الاولوية التي تستحقها .

٤٣- السيد مدهو (كينيا) : قال ان وفده صوت تاييدا للتوصية رغم انه يعتبر ان الاعتماد غير كاف . وبالنظر الى التعليقات البناءة التي أدلى بها ممثلا بلجيكا وفرنسا ، أضاف بانه يأمل في أن تتمكن الامانة العامة ، قبل الاعتماد النهائي للميزانية ، وبالتشاور مع الجهات المعنية من النظر ، فيما اذا كان يمكن زيادة الاعتمادات الواردة تحت هذا الباب .

٤٤- السيد شيباندا (زامبيا) : أعلن انه يؤيد تلك التعليقات .

الباب ١٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

٤٥- السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية توصي باجراء تخفيض بمبلغ ٦٠٠ ٥٥٦ ١ دولار في التقديرات الواردة تحت ذلك الباب . ويتصل الكثير من هذا التخفيض بتوصيات اللجنة (A/40/7 ، الفقرات من ٣٠ الى ٣٣) المتعلقة بوضع تقرير تقييمي عن حاجات اللجان الاقتصادية الاقليمية للحاسبات الالكترونية الذى كانت اللجنة قد طلبت تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

٤٦- ومضى قائلا ان هناك سببا رئيسيا آخر للتخفيض الموصى به وهو حالة الشواغر . فقد اوصت اللجنة في الفقرة ١٤-٥ من تقريرها بأن معدل حسم الدوران ينبغي ان يرفع من ٥ الى ٩ في المائة . وفي الفقرة ١٤-٦ ، اوصت باجراء تخفيض طفيف يتعلق بالسفر ، واوصت في الفقرة ١٤-١٤ باجراء تخفيض بمبلغ ٢٠٠ ١٥٧ دولار يتعلق بالتقدير الخاص بتحسين الاماكن .

٤٧- الرئيس : استرعى الانتباه الى توصيات لجنة البرنامج والتنسيق (A/40/38 ، الفقرات من ٦٥ الى ٦٥٥) والى الاثار المالية المترتبة على هذه التوصيات (A/40/38/Add.1 ، الفقرتان ١٧ و ١٨) .

٤٨- السيد يونس (العراق) : طلب تفسيرا لاستمرار معدل الشواغر المرتفع في اللجنة . فقد بحث هذا الموضوع في السنة الماضية واعطيت ضمانات بتصحيح الحالة . واشار الى المرفق التاسع في الميزانية البرنامجية المقترحة وطلب تفسيرا للمادة ١٠٥ - ٢(ب) من نظام وقواعد تخطيط البرامج التي يمكن بموجبها انهاء عناصر برنامجية . وقال ان وفده يفسر تلك المادة بانها تعني وجوب بذل الجهود لتغيير عنصر البرنامج قبل الغائه . اما اذا لم يؤد البرنامج الى نتائج حتى بعد تغييره ترتب عندئذ تعليق تنفيذ البرنامج . ولا يمكن انهاء عنصر برنامج الا بعد اتخاذ الخطوتين المشار اليهما. ثالثا ، تساءل عن الوسائل المتاحة لتنفيذ البرامج وعن الجهة المسؤولة عن تنفيذها بعد اعتماد الميزانية البرنامجية . واخيرا ، لاحظ ان أمين اللجنة يشغل وظيفة في الرتبة ف - ٥ فحسب ، وتساءل عما اذا كان امناء جميع اللجان الاقليمية يقومون بالمهام ذاتها .

٤٩- السيد لوزة (مصر) : ايد ممثل العراق في الاسئلة التي طرحها . وقال ان وفده يعلق اهمية عظيمة على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ويرحب بالجهود الرامية الى معالجة معدل الشواغر المرتفع . وقال انه ينبغي تعزيز اللجنة ووضع برامج جديدة خلاقة .

٥٠- وأحاط علما بالتفسير الوارد في الفقرة ٢٨٧ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بانهاء عناصر برنامجية . فعناصر البرنامج يمكن انهاؤها شريطة ان تكون هذه التغييرات وفقا لاهداف البرنامج الفرعي كما هي مبينة في الخطة المتوسطة الاجل ، وشريطة ان يحصل رئيس الادارة المعنية او المكتب المعني على

(السيد لوزة ، مصر)

الموافقة المسبقة من الهيئة الحكومية الدولية المختصة . وأخيرا، قال ان وفده يؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ويأمل في أن تساعد دراسة وحدة التفتيش المشتركة للجان الاقليمية في أن تبين على نحو أوضح المشاكل التي تؤثر على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

٥١- السيد منيّر (الكويت) : قال انه يؤيد ممثل العراق في الاسئلة التي طرحها . وأضاف أن وفده يعلق اهمية كبيرة على انشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وانه قلق ازاء معدل الشواغر المرتفع في اللجنة وازاء الغاء ١٥ عنصرا برنامجيا .

٥٢- السيد عثمان (الاردن) : قال ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا هي احدث بكثير من اللجان الاقليمية الاخرى وأنها قد عانت لعدد من الاسباب من صعوبات هائلة في ايامها الاولى . وينبغي ان تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار . اما معدل النمو الحقيقي المقترح البالغ ١ في المائة فهو ادنى كثيرا من ذلك الذى اقترح للجان الاقليمية الاخرى عدا اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

٥٣- وقال ان وفده يتفق تماما مع اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالحاجة الى إنشاء وظيفة جديدة في الرتبة ف - ٤ وإعادة تصنيف وظيفة في الرتبة ف - ٣ واحدة لتصبح الى الرتبة ف - ٤ . وقال ان وفده لا يزال في الوقت نفسه قلقا ازاء معدل الشواغر المرتفع . وفيما تواصل الادارة محاولة اجتذاب موظفين من الدول الناقصة التمثيل فانه ينبغي لها أن تتخذ تدابير خاصة لتعيين موظفين من بلدان اخرى من البلدان الواقعة في المنطقة أو حتى من خارج المنطقة على أساس مؤقت على الاقل .

٥٤- ومضى قائلا ان وفده يعلق اهمية عظيمة على البرامج ، لاسيما تدابير الامن الغذائي وتقييم مشاريع التنمية الريفية . وينبغي إيلاء أولوية عالية لمسألة موارد المياه . وأخيرا ، قال ان وفده يتفق مع التعليقات التي أدلى بها ممثل العراق بشأن الغاء بعض العناصر البرنامجية .

٥٥- السيد مسعود (الامارات العربية المتحدة) : قال ان وفده يعلق أهمية عظيمة على اللجنة وأنه قلق ازاء حذف عنصرا برنامجيا من الميزانية البرنامجية المقترحة . وختم كلمته قائلا بانه ينبغي إيلاء أهمية أكبر لمسألة التصحر .

٥٦- السيد شلاف (مكتب تخطيط البرامج وتنسيقها) : قال ان برنامج اللجنة قد ازداد زيادة هائلة خلال السبعينات ولكن مستوى تنفيذ البرامج ظل متدنيا الى حد ما بالنظر الى عدد من الصعوبات التي تواجه تعيين أفراد مؤهلين والظروف الصعبة في لبنان ، والمشاكل التي ووجهت أثناء نقل اللجنة الى بغداد . واذا كانت اللجنة قلقة ازاء ذلك المعدل المتدني ، طلبت من الامانة العامة أن توجه الموارد المتاحة الى تنفيذ النشاط ذي الاولوية العليا والى الانشطة التي تلبي على أفضل وجه احتياجات الدول الاعضاء في المنطقة . أما انهاء ١٥ عنصرا برنامجيا فهو جزء من سياسة التركيز على مستوى عناصر البرنامج .وكانت لجنة دائمة أقيمت لاستعراض مجمل برنامج عمل اللجنة ولوضع الاولويات قد طلبت الى الامانة العامة أن تتبع تلك السياسة . وعلاوة على ذلك ، لقي الانهاء المقترح تأييد الدول الاعضاء في اللجنة وان هذه الدول قامت باستعراض الميزانية البرنامجية لفترتي السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ و ١٩٨٦-١٩٨٧ . وقال ان الاجراء الذي اتبع لا يقع تحت المادة ١٠٥-٢ (ب) بل تحت المادة ٤-٦ من أنظمة الميزنة البرنامجية .

٥٧- وفي معرض الاشارة الى الصعوبات التي تواجه التعيين ، قال ان الامم المتحدة تقوم بارسال بعثات تعيين الى بلدان المنطقة الممثلة تمثيلا ناقصا . وهي تحاول أيضا تعيين موظفين من بلدان كثيرة أخرى . أما معدل الشواغر فقد انخفض الى حد ما ولا يزال آخذا في الانخفاض .

٥٨- وأوضح ان الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هو الشخص المسؤول عن تنفيذ البرامج بعد الموافقة عليها وذلك في اطار الصلاحيات المخولة له من قبل الامين العام ، ويخضع للتوجيه المباشر من اللجنة . وبالطبع ، فان الامين العام هو في نهاية المطاف الذي يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا التنفيذ .

٥٩- وأخيرا ، قال ان هناك علاقة بين معدل الشواغر ومعدل النمو . فعندما يكون

(السيد ثلاث)

معدل الشواغر مرتفعا في ادارة من الادارات وتواجه هذه الادارة صعوبة في ملء الوظائف الموجودة فان الامانة العامة ترى أن من الزيف اقتراح زيادة كبيرة في موارد هذه الادارة ، لاسيما مواردها من الموظفين ، لانها ترى أنه ينبغي بقدر الإمكان ملء الشواغر القائمة قبل التفكير في أي توسيع .

٦٠- السيد أنان (مدير شعبة الميزانية) : قال ردا على السؤال الذي أثاره ممثل العراق أن أمين اللجنة الاقتصادية لافريقيا يشغل وظيفة في الرتبة د - ٤ . وأن كلا من أميني اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يشغل كل منهما وظيفة في الرتبة د - ٥ . وأن كلا من أميني اللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادىء واللجنة الاقتصادية لاوروبا يشغل كل منهما وظيفة في الرتبة مد - ١ . ويعكس اختلاف الرتب اختلاف المهام المناطة بكل منصب . ففي كل من اللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادىء واللجنة الاقتصادية لاوروبا يوجد أيضا مساعد خاص للامين التنفيذي .

٦١- الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق مذكرا إياها بطلب اجراء تصويت مسجل على الفقرة ٦٥٥ .

٦٢- السيد إلياشيف (اسرائيل) : قال ان وفده يعارض الاعتماد المقترح في الميزانية لأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تشكل انتهاكا صارخا لما نص عليه في الميثاق من مبادىء متصلة بالمساواة السيادية بين جميع الدول ، وبالشمولية . فقد منعت اسرائيل ، وهي دولة عضو واقعة داخل المنطقة الجغرافية للجنة ، من الانضمام اليها ، بينما قبلت منظمة التحرير الفلسطينية التي ليست دولة . ووفقا لذلك . قال ان وفده سوف يصوت ضد التوصية الواردة في الفقرة ٦٥٥ وسوف يطلب اجراء تصويت منفصل على فقرات أخرى ذات صلة .

٦٣- وبناء على طلب ممثل اسرائيل أجري تصويت مسجل على التوصية الواردة في الفقرة ٦٥٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، برونـي دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،نيوزيلندا ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ،اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : المانيا ، (جمهورية - الاتحادية) .

٦٤- اعتمدت التوصية الواردة في الفقرة ٦٥٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بأغلبية ١٠١ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١ عن التصويت .

٦٥- واعتمدت التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٥١ الى ٦٥٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بدون تصويت .

٦٦- الرئيس : بناء على توصيات اللجنة الاستشارية ، اقترح أن توافق اللجنة في القراءة الاولى على رصد اعتماد بمبلغ ١٠٠ ٤٨٣ ٣٣ دولار تحت الباب ١٤ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٦٧- وطلب اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،

ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، اليابان .

٦٨- وأقرت في القراءة الاولى توصية اللجنة الاستشارية بشأن رصد اعتماد مقداره ١٠٠ ٤٨٣ ٣٣ دولار تحت الباب ١٤ لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ وذلك بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل صوتين وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت .

٦٩- السيد هولبون (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان حكومته ملتزمة بزيادة التنمية الاقتصادية كما يتبين من مساهمتها في موارد الامم المتحدة الخارجة عن الميزانية ومن برامجها في ميدان المعونة الثنائية . الا أنها وجدت صعوبة في قبول معدل النمو الوارد في الابواب ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ وأنها امتنعت لذلك عن التصويت على هذه الابواب بسبب موقفها فيما يتعلق بتقييد الميزانية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥